

Distr.: General
20 January 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد توسكانو (نائب الرئيس) (سويسرا)

المحتويات

البند ٧٣ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى البلدان أو المناطق (تابع)

البند ٤٤ من جدول الأعمال: العوالة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العوالة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(د) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع

وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57323 (A)



موناكو، نيجيريا، اليونان. وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/60/111 و A/60/115)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)**
(A/60/129 و A/60/322)

(ب) **تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/60/184)**

(ج) **الهجرة الدولية والتنمية (تابع)**
(A/60/205)

(د) **منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع) (A/60/157)**

٣- السيد جومو (الأمين العام المساعد، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن بناء المؤسسات لتحقيق الأهداف الإنمائية والإندماج في الاقتصاد العالمي (A/60/322)، وقال إن المشاركة الفعالة والمفيدة في الاقتصاد العالمي تتطلب عدة إجراءات استراتيجية وقرارات في مجال السياسات، بما في ذلك الإصلاحات المناسبة الموجهة نحو السوق، وترتيبات لتشجيع النمو الاقتصادي، وإصلاحات في النظم التجارية والمالية العالمية. وأضاف أن الكثير من البلدان النامية قد اتخذت هذه الخطوات بالفعل، ولكنها لم تستفد من العولمة، مما خلق شكاً في فوائد العولمة وأثار أسئلة حول الظروف التي يصبح فيها الإندماج مفيداً بالفعل. وأوضح أن التقرير يتناول دور المؤسسات في مساندة الإندماج المفيد للبلدان النامية في عملية العولمة. فالمؤسسات الناجحة تدعم الاندماج وتعزيز المساءلة والشفافية،

نظراً لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى السيد توسكانو (نائب الرئيس) رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

البند ٧٣ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (تابع)**

تقديم مشروع القرار A/C.2/60/L.9

١- السيد سكينر-كلي، (غواتيمالا): أعرب عن امتنان وفده ووفد السلفادور لما لمساه من تضامن وما قدم لهما من مساندة وتعازي بسبب العاصفة الاستوائية ستان التي ضربت البلدين في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك الاستجابة الفورية من جانب البلدان الصديقة ومنظومة الأمم المتحدة من خلال منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. وأضاف أن بلاده والسلفادور بدأتاً عملية إعادة البناء وتحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية التي تضررت من الكارثة. وأعلن أن حكومته وضعت برنامجاً للإحياء وإعادة البناء، وأنها تأمل أن يصبح هذا البرنامج خطة وطنية تضم أيضاً الكنائس والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٢- وقدم مشروع القرار A/C.2/60/L.9 للمساعدة الإنسانية وإعادة البناء للسلفادور وغواتيمالا، قائلاً إن الوفود التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي القرار: الأردن، أنتيغوا وباربودا، بنن، بوليفيا، تايلند، تركيا، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية تيمور ليشتي، الرأس الأخضر، زمبابوي، السويد، كوت ديفوار، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، مالي، المملكة العربية السعودية،

والتجارة والتنمية، وبناء القدرات. وأضاف أنه بناء على تحليل نتائج التقرير، فمن المقترح أن تتعاون هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية، على أن تركز أنشطتها على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها في جميع مجالات التكنولوجيا الحيوية، مثل الصناعة، والصحة، والزراعة، وكذلك تقدير المخاطر وإدارة السلامة الحيوية. وأوضح أن مثل هذا الإطار ينبغي أن يستفيد من البرامج القائمة، بما في ذلك شبكة الأونكتاد المنشأة مؤخرا لمراكز الخبرة الرفيعة، والمراكز الملحق بالمرکز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، والعمل ذو الصلة الذي تقوم به منظمة اليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية. واحتتم كلمته قائلا إنه نظرا لتزايد أهمية التكنولوجيا الحيوية للتنمية ولتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن علي برنامج الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية أن يواصل البحث عن آليات لمساعدة البلدان النامية في بناء رأس المال البشري والبنية الأساسية اللازمين للمشاركة في التكنولوجيا الحيوية العالمية.

٧- **السيدة زلوتنيك** (مديرة شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدمت تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/205)، وقالت إن التقرير أوضح التفاصيل التنظيمية لحوار عام ٢٠٠٦، بما في ذلك الموعد والتوصيات الخاصة بالمشاركة وبأنماط الاجتماعات التي ستعقد. ووجهت الانتباه أيضا إلى الموضوعات التي ستناقشها المائدة المستديرة المقترحة في التقرير، وإلى ما يراه التقرير من أن الجمعية العامة قد تود طلب نشر النتائج على نطاق واسع، حتى يمكن استخدامها كقاعدة للمعلومات وللمساندة في اتخاذ المزيد من القرارات حول أفضل طريقة لمواصلة النظر في الهجرة

وتسهيل الابتكار والتعلم، مع تعزيز التكامل بين المكونات المؤسسية. كما أن تطوير السياسات والتخطيط لبناء المؤسسات والإصلاح المؤسسي، ينبغي أن يراعي أهمية القدرات البشرية للبلدان على التنفيذ.

٤- واستطرد قائلا إن التقرير يتناول تأثير الأبعاد المؤسسية للنمو الاقتصادي المستدام، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتشجيع المساواة، وتشجيع الاستدامة البيئية، موضحا أن التحليل خرج باستنتاجات وتوصيات يمكن أن تشكل الأساس لجدول أعمال مؤسسي، وإدماجه في عمليتي التصميم والتنفيذ الأوسع نطاقا لاستراتيجيات التنمية. وأضاف أنه مازال هناك مجال واسع لمزيد من التحليلات المركزة والمتعمقة، وكذلك للحوار حول الموضوعات التي تناولها التقرير. واحتتم كلمته قائلا إن الأمانة تتطلع إلى سماع وجهات نظر اللجنة بشأن مجالات معينة تستحق المزيد من العمل.

٥- **السيد تسفاتشو** (كبير موظفي الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية): قدم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/60/184)، قال إن التقرير استعرض الأنشطة الحالية والسابقة المتصلة بالتكنولوجيا الحيوية التي قامت بها هيئات الأمم المتحدة، وأوضاع التعاون فيما بينها، ويحتوي على توصيات لمواصلة تعزيز التعاون على مستوى المنظومة، لاسيما من خلال برنامج الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية وشبكة التعاون المشتركة بين الوكالات المعنية بالتكنولوجيا الحيوية.

٦- واستطرد قائلا إن التقرير صنف الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية في منظومة الأمم المتحدة إلى عدد من المجالات البرنامجية: زيادة توافر الأغذية والمواد الخام المتجددة، وتحسين صحة البشر، والسلامة الحيوية والبيئة،

الأطراف، وإتاحة الفرصة للتفكير في المنظور الإقليمي للمسائل المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها، كما ستكون هذه الحلقات الدراسية بمثابة منتديات تستعرض فيها الدول التقدم المحرز وتبادل وجهات النظر والخبرات.

١١- ومضت تقول إن من بين ما تناولته الوثيقة (A/60/157)، تأثير الفساد على الاستقرار والأمن، وعلى المؤسسات وسيادة القانون، وعلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وأكدت الوثيقة أيضا على ضرورة توفير بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة عن التأثير المتعدد الأبعاد للفساد. وبينت كيفية مساهمة اتفاقية مكافحة الفساد في التغلب على العقبات التي تعترض كبحه، كما تضمنت توصيات إلى الجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها.

١٢- ودعت الوفود إلى أن تدعو السلطات المعنية في بلادها، وبالأخص أجهزة ومنظمات مكافحة الفساد إلى الاتصال بالقطاع الخاص والمجتمع المدني لكي يحتفوا باليوم العالمي لمكافحة الفساد في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و/أو الاحتفاء بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لكي يبعثوا بهذه الطريقة برسالة عن جدية الالتزام الجماعي بمحاربة الفساد.

١٣- السيد نيل (جامايكا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلا إن الأمين العام، بتركيزه في الوثيقة A/60/322 على بناء المؤسسات والقدرة المؤسسية، قد وجه الانتباه إلى التحدي الذي سعت مجموعة الـ ٧٧ إلى التأكيد عليه منذ سنوات. وأعلن ترحيب المجموعة والصين بما أقره التقرير من أن التركيز الضيق الذي يحد من الإصلاح المؤسسي على حساب تحرير الأسواق

الدولية من حيث علاقتها بالتنمية، وكيفية تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال الهجرة الدولية.

٨- السيدة دي وينتر (مسؤولة البرامج، مكتب نيويورك، مكتب نيويورك المعني بالمخدرات والجريمة): قدمت تقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الأساليب الفاسدة وتحويل الأموال غير المشروعة وإعادة هذه الأموال إلى بلدانها الأصلية (A/60/157)، وأعلنت أن ٣٠ دولة قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأنها ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأضافت أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أصبح جهة الإيداع لحمسة صكوك هامة تتعلق بالجريمة، وأوضحت أن التصديق على هذه الصكوك خلال السنوات الخمس الماضية يبين أن تعزيز سيادة القانون وإقامة نظم تشريعية قوية مسألتان تقعان في القلب من التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٩- ومضت تقول إن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيسمح بانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وأوضحت أن المؤتمر سيكون بمثابة جهاز قوي له تأثيره البعيد وكمتمددى تستطيع فيه البلدان النامية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول أن تشرح الصعوبات التي تواجهها في التنفيذ وطلب المساعدة التقنية المناسبة.

١٠- واستطردت تقول إن الدليل القانوني للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، قد أصبح في مرحلته الأخيرة، وأن الأرجح أن ينشر في أوائل عام ٢٠٠٦. وأضافت أن المكتب ينوي تنظيم حلقات دراسية قبل التصديق على الاتفاقية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في أقاليم أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأدنى، والبحر الكاريبي، تشجيعا للمشاركة الواسعة في مؤتمر الدول

١٦- وأردف قائلاً إنه رغم أن التقرير يدعو إلى بذل جهود عالمية من أجل بناء قدرات مستدامة وتنمية المؤسسات، فإنه لم يحدد نمط المؤسسات الابتكارية التي يمكن لبعض المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية أن تقترحه على الدول النامية. أما فيما يتعلق بالدعوة إلى الترابط فيان تقرير مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد أكد من جديد الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير. وقال أنه ليس واضحاً كيف ستحدث التوصية الواردة في التقرير التي تدعو إلى عقد اجتماعات على مستوى الخبراء تقدماً عندما يكون الأمر بحاجة إلى قرارات في مجال السياسات. وأوضح أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، يتعاملان بالفعل مع مسائل الإدارة المتصلة بترتيباتهم الداخلية، وأنها بحاجة إلى توجيهات واضحة في مجال السياسات. وأضاف أن التقرير التالي للأمين العام عن المسائل التي ناقشتها الوثيقة A/60/322 ينبغي أن يطرح المزيد من الأفكار حول كيفية تحسين الترابط والمشاركة.

١٧- وقال إن برنامج الأمم المتحدة للتكنولوجيا الحيوية يمكن أن يساعد في تضيق الثغرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال التكنولوجيا الحيوية، بل وأن يساهم في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية. وأضاف أن هذا البرنامج ينبغي أن يسعى - وهو يقوم بدور الوحدة الاستشارية للبلدان النامية - إلى كسر النمط الحالي لتركز إنتاج التكنولوجيا الحيوية وبيعها في الشمال واستهلاكها في الجنوب. واستطرد قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية خاصة على الفرع هاء من التقرير الخاص ببناء القدرات ويرحبان بمبادرة الأونكتاد لإقامة مراكز للخبرة الرفيعة في ميدان العلم والتكنولوجيا في

وترتيبات ضمان حقوق الملكية الخاصة، والذي كان الوصفة الأساسية لبرامج التكيف الهيكلي وتوافق آراء واشنطن، ليست كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

١٤- وأضاف قائلاً إن الأمر المثير هو أن التقرير قال إن التحدي الأول الذي يواجه البلدان النامية هو ضرورة إقامة قواعد مؤسسية لكي تعمل الأسواق بكفاءة وفعالية. ونظراً لحدودية الأسواق، فإن المؤسسات التي لا تعتمد على الأسواق، مثل التعاونيات، حققت نجاحاً في أغلب الأحيان في تلبية الاحتياجات المالية للفقراء، لاسيما النساء.

١٥- ومضى يقول إن تنمية المؤسسات وبناء القدرات بالحجم الذي تحتاجه البلدان النامية، يتطلب بنية أساسية مادية وتكنولوجية فوق إمكاناتها المالية والتقنية. وأضاف أن التقرير لم يتناول بقدر كاف الحاجة إلى بيئة دولية ميسرة ومساندة لتحقيق هذه الأهداف. واستطرد يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين أعطت أولوية متقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بناء القدرات، بما في ذلك وضع ترتيبات تعاونية إقليمية، وأصرت جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة على ضرورة إعطاء الأولوية لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات في البلدان النامية، وأوضح أن العقبة الحقيقية أمام تنفيذ اتفاقات المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة بشأن بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، كان مستوى التسهيلات الخارجية. وبناء على ذلك، فمن المثير للدهشة البالغة أن يضع التقرير المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراء في هذا الشأن على كاهل الدول النامية، وألا يشير إلى الدعم والتمكين الدوليين كقضية لها أهميتها. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين كانا ينتظران توصيات قوية من الأمين العام في هذا المجال الحساس.

٢١- وفيما يتعلق بالأساليب الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع قال إن المبالغ الهائلة التي حوت بطريقة غير قانونية من البلدان النامية ينبغي أن تعود إليها. وفي ختام كلمته دعا إلى زيادة التعاون مع البلدان المتقدمة ومؤسساتها المالية من أجل التوصل إلى طرق خلاقة للكشف عن التحويلات غير القانونية، ومتابعة الأموال، والترتيب لإعادتها.

٢٢- السيدة هايكوك (المملكة المتحدة): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحين للانضمام تركيا وكرواتيا وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بالإضافة إلى أوكرانيا، وآيسلندا، ليختنشتاين، مولدوفا، النرويج، ودعت إلى العمل من أجل ضمان استفادة جميع البلدان من العولمة على قدم المساواة.

٢٣- وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي يرحب ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام عن بناء المؤسسات لتحقيق الأهداف الإنمائية وتكامل الاقتصاد العالمي (A/60/322). وقالت إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع التقرير بشكل خاص على أن المؤسسات التي تفرضها الحكومات من أعلى، دون مشاركة جميع أصحاب المصلحة، لن يكتب لها البقاء. فالأفضل من ذلك أن تكون المؤسسات مسؤولة أمامهم، وأن تشملهم، وأن تتسق مع بيئتهم الاجتماعية والتاريخية. وأوضحت أن ذلك يمثل تحديا خطيرا بالنسبة للبلدان النامية بالذات، قائلة إنه من حسن الحظ أن عدد المؤسسات اللازمة لتحقيق النمو أقل كثيرا من عدد المؤسسات اللازمة لاستدامة هذا النمو.

البلدان النامية. وطالب بضرورة ضمان موارد كافية لتشغيل هذه المراكز بكفاءة.

١٨- وأردف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين يؤيدان عمل اللجنة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية في بناء قدرات البلدان النامية في التكنولوجيا الجديدة والناشئة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية. وهما يؤيدان توسع اللجنة في الاستعراضات القطرية، سعيا وراء تشجيع تبادل الخبرات بشأن التكنولوجيا المختلفة في الجنوب. وأعلن أن المجموعة والصين ترحبان بمساهمة المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث المختلفة الموجودة في تريستا بإيطاليا، وبالأخص أكاديمية العالم الثالث للبحوث، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.

١٩- وأعلن أنه تشجيعا لتطبيق أحدث تكنولوجيا في ميادين الزراعة، والصحة، والطاقة، والتجارة، والمياه، وحماية البيئة، خصصت مجموعة الـ ٧٧ والصين جائزة لبحوث علماء الجنوب، وأن الجائزة الأولى "للمجموعة الـ ٧٧ للعلم والتكنولوجيا والابتكار" قد منحت إلى البروفسور ب. برييتو من كولومبيا.

٢٠- وانتقل بعد ذلك إلى مسألة الهجرة والتنمية، ملاحظا أن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية لم يصدر أي توصية بشأن مضمون الحوار الرفيع المستوى المقرر إجراؤه في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأوضح أنه على الرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لم يجللا النتائج والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية، فإنهما يعتقدان أن هذه النتائج والتوصيات يمكن أن تساعد في الإعداد للحوار الرفيع المستوى بل وإن بعضها يمكن تنفيذه قبل ذلك.

على الاتفاقية. ودعت إلى اتخاذ خطوات جديدة لرصد تنفيذ الاتفاقية.

٢٧- وأردفت تقول إن العولمة تغير وجه الهجرة وتخلق فرصا جديدة كما تخلق تحديات جديدة لبلدان المنشأ، والمقصد، والعبور. وقالت إن الاتحاد الأوروبي تعاون مع بلدان المصدر وبلدان العبور، وأنها تعتقد أن التعاون الدولي والشراكة ضروريان من أجل التعامل في مسائل الهجرة بطريقة منسقة ومترابطة بالتعاون الإقليمي والاعتراف بالشواغل المختلفة للدول لهما أهمية حيوية في هذا المجال. وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالعلاقة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية، وأنه يتابع عن كثب عمل اللجنة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية، ويتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية. ومضت تقول إنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نشرت المفوضية الأوروبية رسالة حول الهجرة والتنمية، وقالت إن الاتحاد - رغبة منه في ضمان حدوث الهجرة بالاختيار، وأن تفيد جميع الأطراف المعنية - يعمل على تشجيع التحويلات المالية بطرق أكثر سلامة وسهولة وأقل تكلفة، وتعزيز الأثر الإيجابي لهذه التحويلات، ودعم مجتمعات الشتات كأحد عناصر التنمية في بلدانهم الأصلية. ورحبت في هذا الصدد بالقرار الخاصة بالتحويلات.

٢٨- وأعربت عن أمل الاتحاد الأوروبي في أن يؤدي التركيز على الهجرة إلى تعزيز حماية اللاجئين والمشردين، وإلى ترتيبات للقضاء على الهجرة والتهريب والاتجار بالأشخاص بطرق غير قانونية. وأوضحت أن الأمر بحاجة إلى التعاون من أجل التنمية، ومدونات لقواعد الممارسات السليمة وإجراءات أخرى لتعويض خسارة العمال المهرة في القطاعات الحساسة وفي البلدان الموفدة للمهاجرين. وفي ختام كلمتها، أكدت من جديد التزام

٢٤- وأثنت على الأهمية الكبيرة المعطاة لاستثمار في العلم والتكنولوجيا، قائلة إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تزيد الانتاجية والنمو، وأن تلعب دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لاسيما في أفريقيا. وأضافت أنه لا بد من تسخير العلم والتكنولوجيا لتشجيع التنمية في بعض المجالات مثل الصحة، والزراعة، والتنمية المستدامة، وفي مساندة الحكم الديمقراطي والشفاف. وطالبت بأن تقوم مجتمعات المعلومات الفعلية على أساس نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٢٥- ومضت تقول إنه في وقت سابق من العام، أعلن الاتحاد الأوروبي ترحيبه بالأهمية التي أعطيت للعلم والتكنولوجيا في تقرير الأمين العام المعنون "في حرية أرحب" وفي تقرير اللجنة المعنية بأفريقيا. وقالت إن الاستثمار في العلم والتكنولوجيا ينبغي أن تدفعه الأولويات والاحتياجات المحلية، وأن يظهر بصورة أكثر فعالية في استراتيجيات الحد من الفقر، وفي عمليات التخطيط والميزنة الاستراتيجية الوطنية.

٢٦- وانتقلت بعد ذلك إلى مسألة الفساد، قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتراف الأمين العام في تقريره بأن الفساد يشكل تهديدا للتنمية المستدامة. فالجواب ضد الفساد ينبغي أن تتجه نحو تحقيق حكم سليم، ونظم شفافة ومسؤولة لإدارة المالية العامة، ونظم ضريبية عادلة تتسم بالكفاءة، ومناخ مستقر يمكن التنبؤ به للاستثمار العام. ودعت إلى تعبئة الموارد المحلية والخارجية واستخدامها بطريقة فعالة وإلى التعميم الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في الخطط والاستراتيجيات القطرية وللحد من الفقر. وأعلنت أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، ويحث المزيد من البلدان على التصديق

النامية. فأقل البلدان نمواً، والمؤسسات الوطنية الموجودة فيها مضطرة إلى التوافق مع الاقتصاد العالمي، ومع المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العالمي الذي يتغير باستمرار، بالإضافة إلى محاولة اللحاق بمتطلبات المراحل المتغيرة من التنمية. وأضاف أن أقل البلدان نمواً، في انشغالها بتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق العدالة، تتأثر أيضاً بنسب متفاوتة من الطلب التنافسي على الكفاءة والعدل والاستدامة في عملية العولمة.

٣٢- ومضى يقول إنه كما حدث في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن تقرير الأمين العام أكد على الأهمية الحاسمة للمساعدة الإنمائية الدولية وعلى دور القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشركات بين القطاعين الخاص والعام في دعم التنمية في أقل البلدان نمواً. وأثنى على ما قامت به موزامبيق وهي من أقل البلدان نمواً، من وضع إطار لتقدير أداء الجهات المانحة، بهدف زيادة فعالية المعونة.

٣٣- واستطرد قائلاً إن العولمة الحديثة قد خلقت فرصاً لم تكن موجودة من قبل لتدفق الأموال، والسلع، والخدمات، والمعلومات، والمهارات، والتكنولوجيا، بحرية تامة، كما أتاحت منظوراً جديداً لإدماج البلدان النامية - لاسيما أقل البلدان نمواً - في الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه في الوقت الذي تؤثر فيه هجرة العمال المهرة من أقل البلدان نمواً تأثيراً سلبياً على نمو هذه البلدان وتنميتها، ويقضي نزوح الأدمغة على نظم الرعاية الصحية فيها، فإن العمال العائدين يجلبون معهم مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، الأمر الذي يزيد من الإنتاجية. كما أن العمال المهاجرين يحولون مبالغ مالية كبيرة، بالإضافة إلى ما ينقلونه من معرفة وتكنولوجيا. فبعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تأتي تحويلات المغتربين كأكبر مصدر ثابت يمكن التنبؤ به للتمويل الخارجي

الاتحاد الأوروبي بحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين، والعمال المهاجرين، وأسرههم.

٢٩- السيد تشودهوري (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدم تقرير الأمين العام بشأن بناء المؤسسات لتحقيق الأهداف الإنمائية والإندماج في الاقتصاد العالمي (A/60/322)، وقال إن بناء المؤسسات من أجل التنمية المستدامة هو أولوية قصوى وتحد رئيسي لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٠- وأضاف أن برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وجه هذه البلدان نحو بناء قدراتها المؤسسية تحديداً، لكي تعزز البنية الأساسية والاجتماعية وتوفر الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتغذية والإصحاح، والتعلم، والتدريب، بما في ذلك التعليم غير الرسمي. كما حث برنامج العمل في الوقت نفسه، شركاء التنمية على دعم المبادرات المتعلقة بشبكات الأمن الاجتماعي، وتمويل المشروعات الصغيرة، والمنظمات غير الحكومية، وتبني تدابير على المستوى الدولي لدعم إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، وضمان مشاركتها بصورة فعالة في صنع القرارات الاقتصادية، وجعل المساعدات المالية والتقنية متاحة لهم. ولاحظ في هذا الصدد النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره من أجل "قواعد عادلة" تسهل المشاركة المفيدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي (الفقرة ٢٧، A/60/322).

٣١- وإذ لاحظ أن ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً تقع في أفريقيا، قال إن التحديات التي أشار إليها التقرير تؤثر على أكثر البلدان ضعفاً بكثير مما تؤثر على باقي البلدان

تخضع في أغلب الأحيان لقواعد ليست في مصلحتها. وأوضح أن البلدان النامية، وهي تجد نفسها محاصرة بين حقوق الملكية الفكرية و نظم التجارة وشروط القروض التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لا تستطيع أن تنفذ استراتيجياتها للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقال إن العولمة العادلة تحتاج إلى إرادة سياسية وموقف حازم من جانب الأمم المتحدة لصالح نتيجة موجهة نحو التنمية للمفاوضات التجارية.

٣٧- ومضى يقول إنه مع تحول معايير التنمية من التصنيع إلى الخدمات، ومن الموارد الرأسمالية إلى الموارد المعرفية، لا بد أن يتمكن العالم النامي من تسخير إمكانيات الموارد غير المادية القائمة على المعرفة لكي يبني اقتصادا ومجتمعاً للمعرفة. وأوضح أن حكومته قد شكلت لجنة وطنية للمعرفة، بغرض تحويل الهند إلى مجتمع ينتج المعرفة، ويتقاسم المعرفة، ويستهلك المعرفة. وقال إن الهند اعترافاً منها بأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية، زادت من ميزانياتها للبحوث والتطوير بنحو ١,٥ بليون دولار فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢.

٣٨- واستطرد قائلاً إن العولمة قد زادت من الارتباط بين الهجرة من ناحية وبين القدرة على التجارة والمنافسة وسياسات التوظيف من ناحية أخرى. ففي ظل عمل الشركات العالمية في إطار دولي، ستظهر الفجوة بين سياسات الهجرة وسياسات التجارة في شكل ضوابط للهجرة تعمل كحواجز غير تعريفية. فلكي تكون العولمة مفيدة للبلدان النامية، لا بد للبلدان المتقدمة أن تظهر قدراً أكبر من الانفتاح بالسماح للأشخاص الطبيعيين بالحركة عبر الحدود الوطنية، إذ أن ذلك يتفق مع إصرارها على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات.

بالنسبة لكثير من البلدان الفقيرة لتتفوق بذلك تفوقاً كبيراً على المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن هذه التحويلات وفرت الائتمان وشجعت على تنظيم المشروعات والتنمية وأوضح أن سياسات العمل والهجرة المساندة على المستوى الدولي من شأنها أن تضمن استفادة أقل البلدان نمواً من ثمار العولمة.

٣٤- وأعلن أن مكتبه يساعد في الإعداد لمؤتمر وزاري لأقل البلدان نمواً حول التحويلات والتنمية، بمبادرة من السيد روغاتين بياو، وزير الشؤون الخارجية في بنن، ورئيس مجموعة أقل البلدان نمواً. وأضاف أن المؤتمر المقرر عقده في كوتونو في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، سيتابع النظر في التحويلات كما حدث في الجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأنه سيركز على تقليل تكلفة التحويلات وتحسين خدمات التمويل، وتعزيز الأثر الإنمائي للتحويلات وتحسين البحث والتحليل لدعم وضع سياسات وبرامج للتمويل. وقال إن نتائج هذا المؤتمر ستكون بمثابة مدخل ممتاز في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ المكرس للهجرة الدولية والتنمية.

٣٥- وختاماً، وجه الانتباه إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠٠٥ طالباً من الأمين العام إدراج قضايا أقل البلدان نمواً في جميع التقارير ذات الصلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها (الفقرة ١١). وأعرب عن أمله في أن تعالج هذه القضايا في التقارير التالية، لاسيما أثناء تقرير منتصف المدة الشامل لاستعراض برنامج عمل بروكسل في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٣٦- السيد يوجاري (الهند): قال إنه في الوقت الذي تستفيد فيه البلدان النامية من فتح الأسواق العالمية، فإنها

البحث والتدريب على تحسين المحاصيل، والسلامة الحيوية وما يتعلق بهما من مسائل صحية، وأنه استنبط العديد من المنتجات وسجلها، وأصبحت متاحة للصناعات الزراعية والأقريبياذينية في البلدان النامية.

٤١- وأردف قائلاً إن الأمين العام قد ركز في تقريره على إقامة البنى الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية والإندماج في الاقتصاد العالمي. وأوضح أن المؤسسات التي تنشأ داخل البلد لها أهميتها، وإن كانت هناك حاجة ماسة لخلق بيئة دولية مواتية لكي تصبح العولمة قوة إيجابية للجميع. وطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة تحليلاً متعمقاً لجميع العناصر المرتبطة بعملية العولمة.

٤٢- السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده أتاح فرصاً كريمة ومحددة بوضوح للهجرة القانونية. فالولايات المتحدة تعتقد بأن السياسات القطرية المتعلقة بالهجرة ينبغي أن تضمن أن تكون هذه الهجرة قانونية ومنظمة وإنسانية. وهي تعتقد أن الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية، سوف يكون أكثر فعالية على المستوى دون الوزاري، ليجمع الخبراء معاً في مناقشة حول أفضل أساليب إدارة الهجرة على الصعيدين القطري والإقليمي، مع ضمان مناقشات مثمرة وتقليل احتمالات المناورات السياسية التي تثير الانشقاق.

٤٣- وأضاف أن التقرير الأخير للجنة العالمية المعنية بالهجرة والتنمية أوصى بإقامة "هيئة عالمية مشتركة بين الوكالات للهجرة" تسمح لأكثر من اثنتي عشر وكالة من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بتنسيق المسائل المتعلقة بالهجرة. وأوضح أن المنظمة الدولية للهجرة ستكون أنسب جهاز للقيام بدور جهة

٣٩- واستطرد قائلاً إن دور العلم والتكنولوجيا في التنمية لا يحتاج إلى تأكيد. فلا بد أن تجد الجهود الوطنية مساندة من النظم الدولية التي تراعي حاجة البلدان النامية إلى الحصول على مجال واسع من المعرفة التكنولوجية. ولكن الأمر الذي يثير القلق هو أن تكاليف نقل التكنولوجيا عن طريق نظم حقوق الملكية الفكرية ارتفعت ارتفاعاً حاداً، وأصبحت هناك حاجة إلى إدراج البعد الخاص بالتنمية في عملية صنع قواعد النظام، لكي يسهل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وقال إنه لكي تمنع البلدان النامية سوء استغلال مواردها الوراثية الحيوية، فمن المهم بشكل خاص أن تدرج شروط الإعلان، والموافقة المسبقة عن علم، واقتسام الفوائد بالعدل في أحكام وتراخيص اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وطالب بضرورة أن تصدر الأمم المتحدة عملية إقامة مكتبة رقمية للمعارف والموارد التقليدية، وربطها بالنظام الدولي للمواصفات براءات الاختراع.

٤٠- ومضى يقول إن بإمكان البلدان المتقدمة أن تحفز التطورات التكنولوجية التي يمكن أن تغير الحياة إلى الأفضل، مع مراعاة متطلبات السلامة والقيم الأخلاقية. وقال إن تقرير الأمين العام قد لاحظ عن حق أن التكنولوجيا الحيوية في قطاع الزراعة تتيح فرصاً للنهوض بإنتاج المحاصيل، كما أن بإمكانها أن تساهم بقدر كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية. وأن على الأمم المتحدة أن تتصدر محاولات استكشاف طرق لتمكين البلدان النامية من الاستفادة بقدر أكبر من التكنولوجيا الحيوية، وأن تساعد هذه البلدان في جهودها لبناء الموارد البشرية والبنية الأساسية اللازمة للمشاركة في اقتصاد المنتجات الحيوية. وأعلن أن المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية في نيودلهي بالهند ركز على أنشطة

والتحليل حول الكيفية التي ترتبط بها الهجرة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦- ومضى يقول إن هجرة مقدمي الخدمات وانتقالاتهم لأجل قصيرة ظاهرتان مختلفتان. وأعرب عن أسفه لأن التقرير الذي نشر مؤخرا عن اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية لم يتناول بصورة كافية مسألة مقدمي الخدمات، وهو نفس ما حدث في تقرير البنك الدولي الذي نشر بعنوان "الهجرة والتحويلات ونزيف العقول". وأوضح أن المفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية تتيح إطارا لمعالجة الهجرة ضمن البند ٤ من الاتفاقية العامة المعنية بتجارة الخدمات. وأعرب عن أمل وفده في أن يحرز المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ تقدما مفيدا في هذ المضمار. فتيسير تدفق التحويلات المالية إجراء آخر قد تكون له فوائد هامة. وقال إن على البلاد المضيفة أن تضمن تحويل الأموال إلى بلدان المنشأ دون عقبات وبأقل التكاليف. كما أن على بلدان المنشأ أن تساعد المغتربين على استعمال تحويلاتهم بصورة مناسبة، وأن يستثمروها في بلدانهم الأصلي، وأن يندمجوا في المجتمع بعد عودتهم.

٤٧- وأوضح أن بنغلاديش تنتمي إلى جانب العرض في سوق العمل الدولي، وأن الهجرة الدولية للعمال قضية محورية في التخطيط لاقتصادها. وأعلن أن مجموع العائدات من التحويلات زاد بنسبة ١٤,٢ في المائة تقريبا فيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وأضاف أن التحويلات شكلت مساهمة ملموسة في الناتج القومي الإجمالي وساعدت في توازن ميزان المدفوعات السلي. بمساهمتها بنسبة ٣٠ في المائة من عائدات التصدير، ونحو ٢٠ في المائة من تكاليف الواردات.

الاتصال للمناقشات المتعلقة بالهجرة. فهذه المنظمة غير مقتنعة بالحاجة إلى آلية أخرى.

٤٤- ومضى يقول إن الهجرة لا تحدث في فراغ، ولا يمكن لأي دولة أن تتحكم فيها بصورة فعالة بمفردها. وأوضح أنه إذا كان التنسيق مطلوباً، فلا بد أن يقوم في جوهره على أن قوانين وسياسات الهجرة هي حق سيادي للدول. فالتنسيق الفعال يجري في أفضل حالته على الصعيدين الثنائي أو الإقليمي، حيث تركز الدول على المسائل المحددة والملموسة والعملية. وأضاف أن العولمة جعلت الهجرة الدولية ظاهرة متزايدة باستمرار، وأن السياسات التي تشجع الهجرة القانونية والمنظمة يمكن أن تفيد جميع البلدان من خلال تبادل الثقافات والأفكار، ومن خلال قدرة العمالة المهاجرة على سد النقص في الأيدي العاملة، ومن خلال قدرة بلدان المنشأ على الاستفادة من التحويلات المالية. وطالب بضرورة بذل الجهود لتعظيم فوائد الهجرة وتقليل آثارها السلبية، مثل الأضرار المحتملة عندما يسافر المهاجر بأوضاع غير قانونية. واختتم كلمته قائلاً إن الإدارة والتنسيق الفعالين على الأصعدة القطرية والثنائية والإقليمية لها أهمية كبيرة في ضمان أن تظل الهجرة ظاهرة إيجابية بشكل عام.

٤٥- السيد أليم (بنغلاديش): أكد العلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية وبين دور الهجرة في موازنة التدفقات الاقتصادية، وقال إن الهجرة الهائلة للمواطنين من أصحاب المهارات الفائقة تمثل معضلة خطيرة لكثير من البلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض. فالتحدي الذي يواجه البلدان النامية هو تحويل نزيف العقول إلى كسب العقول. فالهجرة الدولية لم تعالج بصورة كافية، سواء في الأهداف الإنمائية للألفية أو في الجلسة العامة الرفيعة المستوى لعام ٢٠٠٥، وهناك فجوة واضحة في البحث

الميدان، بتوقيعها وتصديقها على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، واتخاذ تدابير واسعة للوفاء بالتزاماتها الدولية بتحسين الأطر التشريعية لمكافحة الفساد، ومؤسسات إنفاذ القانون.

٥١- واختتم كلمته قائلاً إن أذربيجان تعلق أهمية كبيرة على الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠٠٦، وترحب بزيادة الاهتمام الذي تعطيه الأمم المتحدة لهذا الموضوع، وخاصة ما يتعلق بالجهود المبذولة لتعظيم الأثر الإنمائي للهجرة.

٥٢- السيدة غريندللي (أستراليا): قالت إن مفتاح تعظيم الفوائد من الهجرة، بما في ذلك تأثيرها على التنمية لبلدان المنشأ والمقصد على السواء، هو تعظيم القدرات القطرية على إدارة الهجرة بكفاءة. وأعلنت أن أستراليا توافق المجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول لصياغة سياسات وتنفيذ سياسات قطرية للهجرة من خلال المساهمة بالموارد والخبرات والتدريب.

٥٣- وأوضحت أن لدى أستراليا سياسة لإدارة عملية الهجرة منذ أكثر من ٥٠ عاماً، بعد استثمارات كبيرة في الموارد والتزامات من جانب الحكومات المتعاقبة. وبيّنت أن هذه السياسة هي سياسة عالمية غير تمييزية. فأستراليا تنفذ برامج للهجرة وبرامج إنسانية بالتوازي. فالبرنامج الإنساني يساعد على حماية اللاجئين وهؤلاء الذين لهم احتياجات إنسانية خطيرة أما برنامج الهجرة فيشمل جزءاً يدعم الخبرات اللازمة للأعمال التجارية والصناعية ويتكفل بإمكانية الاندماج السريع للمهاجرين المهرة في سوق العمل، وجزء آخر للم شمل أفراد الأسرة القريبين. كما أن لأستراليا مجموعة من الآليات التي تسمح بدخول البلاد بصورة مؤقتة. فالمهاجرون الذين يدخلون البلاد بصورة قانونية في ظل جميع البرامج يلقون الحماية التي

٤٨- ونظراً للإمكانيات الهائلة التي يمكن اكتسابها من هجرة مقدمي الخدمات وانتقالهم لآجال قصيرة، فإن الأمر بحاجة إلى سياسات لضمان عدم تبديد هذه المكاسب. وأعرب عن أمل وفده في أن يضع الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦ الأسس اللازمة للنهوض بالتعاون الدولي في هذا المجال.

٤٩- السيد مامادوف (أذربيجان): قال إنه في ظل العولة والاعتماد المتبادل، فإن بلاده تؤيد تأييداً تاماً التركيز على البعد المؤسسي وتحليل التحديات المرتبطة بالتنمية المؤسسية. وأعلن أن النهج القطري ينبغي أن يكون عنصراً أساسياً في عملية إقامة المؤسسات وتطويرها، كما أن الأمر بحاجة إلى إحراز تقدم في معالجة مسألة الفجوة في المؤسسات العالمية نظراً لتأثيرها على استدامة الإصلاحات المؤسسية على المستوى القطري. وأعلن أن إذربيجان قد أدخلت تحسينات على الإدارة العامة فيها كعنصر لا غنى عنه في الإصلاح المؤسسي، وإن إطارها المؤسسي شهد تحسينات من أجل زيادة الكفاءة بين القطاعين العام والخاص، كما أوضح أن الإصلاحات القضائية والقانونية كانت عنصراً هاماً في عملية بناء المؤسسات. وأضاف أن أذربيجان قد شعرت بنفس القلق فيما يتعلق بالفجوة المتزايدة في المؤسسات الاجتماعية، وأنها ترى - على نطاق أوسع - أن الأمر بحاجة إلى إعادة تصميم السياسات المتعلقة بالاحتضان والاندماج الاجتماعي، وأنه لكي تكون هذه السياسات فعالة، لابد من النهوض بالقدرات الاقتصادية للبلدان النامية عن طريق بيئة دولية ملائمة.

٥٠- واستطرد قائلاً إن الفساد هو أحد العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن أذربيجان تعطي أهمية بالغة للتعاون الدولي في هذا

غامضة تستحق المزيد من الاهتمام لاسيما من حيث ضمان التوازن بين المسائل الخاصة بالعمالة والمسائل الخاصة بالهجرة. وأوضح أن العلاقة بين الأثنين تعالج في أغلب الأحيان من زاوية اقتصادية بحتة، مع إهمال الأبعاد والتأثيرات الأخرى الهامة. وضرب مثلا بالاهتمام غير الكافي الذي يعطى إلى الضغوط المعاكسة التي تمارسها العمالة على البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ففي الوقت الذي يوجد فيه طلب متزايد في البلدان المتقدمة على العمال الأجانب، فإن هناك أيضا مخاوف متزايدة من فقدان فرص العمل والتغيرات الثقافية التي ترتبط بالعمالة. فالسياسات الانتقائية التي تتبع كرد فعل على هذه المخاوف، تتأثر بصورة متزايدة بالحركات السياسية الراديكالية، التي تستغل مناخ الشكوك والمخاوف التي خلقتها الهجمات الإرهابية كفرصة لغرس الاضطراب والشكوك في عقول الناس بإيجاد علاقة مفترضة بين المهاجرين وبين الهجمات الإرهابية. وهو ما أسفر في رأيه عن خلق مناخ من انعدام الثقة تجاه الأجانب وتجاه المسلمين على الأخص.

٥٦- وقال إن هناك عاملا آخر لم يناقش هو تأثير عدم التوازن الخطير الذي خلقتة العمالة في نوعية الحياة على رغبة الناس من البلدان النامية في الهجرة إلى البلدان المتقدمة. فعندما يواجهون ظروفًا وسياسات مقيدة للهجرة الانتقائية، يصابون بخيبة أمل، ويضخمون صفوف الأجانب أصحاب الأوضاع غير القانونية.

٥٧- وقال إنه ليست هناك علاقة سببية بسيطة بين الهجرة الدولية والتنمية. موضحا أنه قد يكون للهجرة نتائجها الإيجابية والسلبية على البلدان المضيفة والبلدان المصدرة للهجرة على السواء. فالتقارير تؤكد أهمية تحويلات المهاجرين كوسيلة لتحويل التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الهجرة تشكل

تكفلها نفس حقوق العمال وحقوق الإنسان كواطنين أستراليين. وأعلنت أنه في الوقت الذي تسهل فيه أستراليا الدخول إليها بصورة قانونية، فإنها تسعى أيضا إلى مكافحة استغلال العمال ومحاربة الأنشطة غير القانونية للمهجرين والمتاجرين بالأشخاص.

٥٤- ومضت تقول إن الآثار الإنمائية لسياسات الهجرة تعتمد إلى حد كبير على الإجراءات والقدرات الخاصة ببلدان المنشأ، التي تحتاج إلى خلق فرص عمل وظروف معيشة مستدامة لكي تبقى على الأفراد المهمين ولكي تنفذ سياسات اقتصادية عامة تدعم النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة بحيث يمكن تعظيم فوائد التحويلات المالية. وفي بعض الحالات، يمكن للمساعدات الإنمائية أن تساعد في بناء هذه البيئة. فأستراليا تساعد الدول الأخرى في مواجهة هذه التحديات. وقد قامت بالفعل بدعم عدد من الدول بصورة ثنائية لكي تقوم بتقديرات لإدارة حدودها، كما كانت من بين المؤيدين الأقوياء للعمليات الإقليمية. واختتمت كلمتها بقولها إن حسن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المهتمة بالهجرة سوف يساعد الدول ويدعمها بمجموعة من الإجراءات اللازمة لتحسين قدرات الهجرة. وطالبت بأن يتضمن الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ تركيزا على بناء القدرات في مجال إدارة الهجرة.

٥٥- السيد براح (الجزائر): قال إن السؤالين الأساسيين اللذين يطرحهما هذا البند من جدول الأعمال، هما: كيف يمكن جعل العمالة عاملاً من عوامل التنمية والتكامل وليس عاملاً لإبعاد الاقتصاديات المتغيرة، وكيف يمكن جعل الهجرة الدولية وسيلة حقيقية للتنمية بالنسبة لبلدان المنشأ، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك أيضا حاجة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الهجرة الدولية وبين العمالة، وهي علاقة

أنه من المستحسن مواصلة النظر في الدورات التالية للجمعية العامة في أهم الجوانب الموضوعية والفرضية والأساسية لظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل. فالمراقبة الفعالة لعمليات العولمة من أجل تحييد آثارها السلبية وتعزيز آثارها الإيجابية لصالح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر ممكن إذا نهج المجتمع الدولي نهجا جماعيا وكليا.

٦٠- ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يؤيد التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتحسير الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فاستغلال إمكانيات التكنولوجيا الحيوية في معالجة مشكلات الأمن الغذائي، والتنمية الصناعية، والرعاية الصحية، وحماية البيئة، أمر له أهميته الحيوية. ولاحظ أهمية دور منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية، مشيرا بشكل خاص إلى أن المؤسسات العلمية الروسية تشارك بنشاط في عمل المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية. وقال إن هناك حاجة إلى تشجيع تعاون الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة بطريقة متسقة ومن خلال نهج متكامل، يطرح إطارا واسعا للعمل المشترك يأخذ في اعتباره النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للتطبيقات العملية.

٦١- ومضى يقول إن التعاون الإقليمي هو أحد أكثر الوسائل فعالية في تنظيم الهجرة الدولية، كما اتضح داخل رابطة الدول المستقلة وفيما بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. فالحوار الرفيع المستوى الذي سيجري في عام ٢٠٠٦، لابد أن ينظر في الجوانب متعددة الأبعاد، وأن يركز على مراقبة عمليات الهجرة وتحليل أسبابها وتأثيرها على الأوضاع السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والسكانية في بلدان المنشأ والعبور والوصول.

تكلفة باهظة للأسر والدول المصدرة للهجرة قبل أن تبدأ في مساهمتها في الاقتصادات المحلية والقطرية عن طريق التحويلات، وقال إنه ينبغي النظر إلى هذه التحويلات كأموال خاصة، لا كبديل عن المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالهجرة الدولية تنطوي على تحويل لرؤوس الأموال البشرية وللخبرات، الأمر الذي يضر بالبلدان النامية التي لا ترى أي عائد على استثماراتها ولا على الأموال الهائلة التي خصصت لتعليم وتدريب هؤلاء البشر. وأخيرا، فإن استخدام المهاجرين لأغراض سياسية، له نتائج السيئة التي تجعل أوضاعهم أكثر خطورة.

٥٨- ومضى يقول إن اختيار الهجرة الدولية والتنمية كموضوع للحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦، يبين الوعي المتزايد بأهمية هذا الموضوع معربا عن أمل وفده في إعطاء اهتمام مماثل لجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، من أجل ضمان حوال شامل ومتعدد التخصصات، مع ضرورة الاستفادة من خبرة وتجارب المؤسسات المتخصصة في هذه المسألة. ودعا إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل تقوم على شراكة حقيقية. وقال إن الحوار ينبغي أن يدرس قبل أي شئ الأسباب الجوهرية للهجرة غير القانونية، وبالأخص حالات عدم المساواة التي سببتها العولمة والتي لها آثارها البشعة على الاقتصادات المحلية والقطرية وانعدام الترابط والتنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، عند وضع وتنفيذ سياسات الهجرة.

٥٩- السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي): أعرب عن تأييده للاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/322)، لاسيما ما يتعلق بعقد اجتماعات خبراء رفيعة المستوى لإجراء تحليل متعمق للمسائل المتصلة بإقامة المؤسسات. وقال إن الاتحاد الروسي يرى

مستهدفا للهجرة غير المشروعة، ولكنه لا يستطيع أن يتحمل العبء وحده. فبفضل التعاون بين المغرب، وأسبانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، أمكن قيام شراكة ناجحة بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن حكومته تتطلع إلى تعزيز التعاون مع بلدان المغرب، وعلى الأخص الجزائر. وأعلن أن المغرب وأسبانيا قررا الدعوة إلى عقد مؤتمر على المستوى الوزاري للبلدان الأفريقية والأوروبية لدراسة هذه الظاهرة المعقدة من جميع جوانبها.

٦٤- واستطرد قائلا إن الأمر بحاجة إلى نهج عالمي، يشمل التعاون متعدد الأبعاد على الصعيدين الإقليمي والدولي، لمعالجة مسألة الهجرة. فالبلدان المصدرة للهجرة، وبلدان العبور، والبلدان المتلقية لها، ينبغي أن تتعاون معا لإيجاد حلول دائمة، وإقامة شراكات حقيقية بين البلدان المعنية. معلنا أن مساهمة البلدان المتقدمة في برامج المعونة لأفريقيا مسألة هامة للغاية. فتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية سوف يلعب هو الآخر دورا هاما في الحد من الهجرة غير المشروعة.

٦٥- ومضى يقول إن سياسات حكومته مصممة بحيث تشرك جميع قطاعات الاقتصاد في خلق ظروف مواتية للإنتاج والتوظيف، وامتصاص الكم الهائل من الأيدي العاملة المعروضة في المناطق التي يرجح أن تأتي منها الهجرة. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، بدأت الحكومة مبادرة وطنية للتنمية البشرية. فبالتعاون مع البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، بدأت المغرب في تطبيق عدد من المبادرات بمشاركة القطاع الخاص، تهدف إلى إقامة شراكة فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة.

٦٢- واستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي يرى إعطاء الأولوية لمسألة التوسع في التعاون الدولي من أجل منع الفساد وغسل الأموال وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، والقضاء على كل ذلك. وقد أعرب عن أمله في أن تدخل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن، قائلا إن الاتحاد الروسي يتخذ خطوات وطنية وإقليمية لمكافحة الفساد، وإعادة الأصول المحولة من مصدر غير مشروع، إلى بلادها الأصلية.

٦٣- السيد بنونة (المغرب): قال إن المغرب أصبح مؤخرا من بلاد العبور وبلد يستقبل المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء. وقال إن هؤلاء المهاجرين يكونون في أغلب الأحيان ضحايا للاتجار بالبشر، وأن المغرب مصر على مكافحة شبكات الجريمة التي تمارس مثل هذه الأنشطة. فالأمر يحتاج إلى تعاون ثنائي وإقليمي، كما أن علىفرادى البلدان أن تتحمل مسؤولية حراسة حدودها والتعاون مع الجهود التي تبذل لمحاربة هذه المشكلة. وأوضح أن بلاده تعاونت دائما في محاربة الهجرة غير المشروعة في إطار تشريعاتها المحلية وبالا احترام التام لحقوق الإنسان وأمن جميع المهاجرين وحقوقهم الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك من يعادون منهم إلى أوطانهم. وقال إنه من الأمور المشجعة ملاحظة أن عدد المحاولات الناجحة لعبور حدود المغرب والدخول إلى أوروبا بصورة غير مشروعة، قد انخفض بنسبة ٤٠ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٥ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٤. وأعلن أن الحكومة خصصت موارد كبيرة لإعادة الأشخاص الذين يعبرون المغرب إلى بلادهم الأصلية. وأضاف أن جهود الحكومة لمحاربة الهجرة غير المشروعة تشكل عبئا خطيرا على الميزانية الوطنية وعلى الاقتصاد ككل. فالمغرب أصبح بلدا

- ٦٦- واختتم كلمته قائلاً إن وفده يتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى الذي سيدور في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، والذي يمكن أن يساهم في وضع نهج عالمي وشامل لظاهرة الهجرة.
- ٦٧- السيد ياو وين لونغ (الصين): تحدث بشأن البند ٥٤ (ألف) قائلاً إن المؤسسات القوية والسليمة مسألة حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام، حيث تنظم وتعديل عملية العولمة، وتوفق بين المصالح المختلفة. ودعا إلى أن يقوم كل بلد بإقامة مؤسساته بما يتفق وظروفه واحتياجاته الخاصة، مع الاستفادة من خبرات الآخرين. وقال إن على المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد.
- ٦٨- واستطرد قائلاً إنه على الصعيد الدولي، فإن أهم التحديات في مواجهة المشكلات المؤسسية، تكمن في عدم تناسق العولمة. وأوضح أن على المجتمع الدولي أن يشجع نموذجاً للعولمة يناصر التنمية، عن طريق إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وإقامة نظام مالي وتجاري مفتوح وعادل ومتعدد الأطراف يقوم على قواعد وقابل للتنبؤ به وغير تمييزي. ومن المهم أيضاً وضع قواعد أكثر عدلاً للمنافسة بين الشركاء، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الشؤون الاقتصادية الدولية وفي عمليات صنع القرار. ثم أضاف أنه ليس هناك أي بلد بمنأى عن التحديات التي تفرضها العولمة. كما أضاف أن البلدان المتقدمة - باعتبارها المستفيد الرئيسي من العولمة - عليها واجب مساعدة صناعاتها المحلية التقليدية والأيدي العاملة فيها التي لم تعد قادرة على المنافسة. فالالاقتصاد علي تشجيع تحرير الصناعات القوية وفرض حواجز ضخمة لحماية الصناعات الغاربة، ينطوي على تكاليف اقتصادية باهظة وعلى قصر نظر سياسي.
- ٦٩- وعاد إلى تقرير الأمين العام بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية (A/50/184)، فقال إن الأنشطة التكنولوجية لمختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة لا بد من تقويتها، وأن على لجنة العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية أن تعطي المشورة في مجال السياسات، علي أن يكون التركيز على معالجة شواغل البلدان النامية.
- ٧٠- واستطرد قائلاً إن للهجرة تأثيرها الإيجابي على اقتصادات كثير من البلدان. وأنه إذا أردنا تعظيم التأثير الإيجابي للهجرة الدولية على التنمية في العالم ككل، فإن على جميع البلدان أن تضع سياسات سليمة للهجرة، وعلى المجتمع الدولي أن يعزز التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة، والفائدة المتبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إجراء المزيد من الدراسات على الاختلافات الجغرافية والتاريخية والثقافية ومستوى التنمية في مختلف البلدان التي تحدث فيها الهجرة.
- ٧١- ثم انتقل إلى البند ٥٤ (د) بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع. فقال إن حكومة الصين لها موقف صارم ضد الفساد. فالصين وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كما أتخذت عدداً من التدابير الهامة في مجال السياسات، بالتركيز بشكل خاص على وضع تشريعات وبناء مؤسسات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بدأت الصين في تنفيذ برنامج لمكافحة الفساد. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته علي استعداد لتعزيز تعاونها مع جميع البلدان في الحرب ضد الفساد.
- ٧٢- السيد داللوغليو (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن زيادة أهمية الهجرة تتضح من زيادة الأعضاء المنضمين

٧٤- ومضى يقول إن الأمر بحاجة أيضا إلى مزيد من التعاون الدولي لحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين. وأن بإمكان الحوار الرفيع المستوى أن يكون بمثابة منتدى للتشجيع على أعلى مستوى على التصديق على الصكوك القانونية الدولية التي تطبق في هذا المجال، أو الانضمام إليها، وكذلك تحديد التدابير اللازمة لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ أحكام هذه الصكوك.

٧٥- وأردف قائلا إن القدرة الجماعية على إدارة ظاهرة الهجرة، ينبغي أن تعالج بطريقة كلية. وأوضح أن بإمكان المشاركة الإيجابية للعمليات الاستشارية الإقليمية في الحوار الرفيع المستوى، يمكن أن تسهل المعرفة الأوسع لإنجازاتها وأن تشجع الحوار فيما بينها.

٧٦- واستمر في حديثه قائلا إنه بالإضافة إلى الآليات الإقليمية، فإن الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يتيح فرصة مثالية لتقدير التقدم المحرز داخل بعض العمليات العالمية التي أشار إليها آنفا، وأن يناقش الاقتراحات التي قدمتها اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية مؤخرا في مجال إدارة الهجرة. كما أن هذا الحوار قد يتيح الفرصة لتعزيز الهدف المشترك وتلافي الازدواجية بين الوكالات المتعددة الأطراف. وأعلن أن جماعة الهجرة في جنيف، وهي الجماعة التي أنشئت بمشاركة من المنظمة الدولية للهجرة، استطاعت بالفعل أن تجمع ستة من رؤساء الوكالات التي تعمل في مجال الهجرة. وقال إن الحوار الرفيع المستوى ربما يبحث كيفية الاستفادة من الجهود في هذا المجال والتوسع فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

إلى المنظمة الدولية للهجرة، وزيادة الطلب على الحوار والتعاون والشراكة في المسائل المتعلقة بالهجرة من جانب الدول ذات السيادة، والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، والإدارات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وأضاف أن الحوار الدولي بشأن الهجرة، والذي أصبح منذ عام ٢٠٠٢ الموضوع المحوري في الاجتماع السنوي لمجلس المنظمة الدولية للهجرة، كما أن نتيجة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أوضحت الحاجة إلى إيجاد أشكال جديدة من التعاون الدولي لمعالجة مسائل الهجرة. ومضى يقول أن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٨ و ٢٤١/٥٩، يمثلان فرصة فريدة جاءت في وقتها للاستفادة من التطورات التي سبق أن أشار إليها. واستطرد قائلا أن منظمته تتطلع إلى المساهمة في الإعداد للحوار الرفيع المستوى بالإضافة إلى المشاركة فيه بنشاط. وأوضح أن قرار إجراء هذا الحوار الرفيع المستوى حقق هدفا هاما هو وضع العلاقة بين الهجرة والتنمية في مقدمة جداول أعمال جميع الأطراف المعنية. وأوضح أيضا أن الخطوة التالية هي تعميم الهجرة في أطر التنمية الحالية، قائلا إن ذلك يتفق والأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه يمكن أن يصبح من بين أولويات الحوار الرفيع المستوى.

٧٣- ومضى يقول إن هناك اهتماما متزايدا بالفوائد المحتملة لإشراك المغتربين في مجتمعات بلادهم. فالمنظمة تشجع وتدعم إقامة شبكات وبرامج بين مجتمعات المغتربين من أجل الأغراض الإنمائية، وبإمكانها أن تساعد وتنظم مشاركة ممثلين عن منظمات المغتربين في الحوار الرفيع المستوى. وأعلن أن التأثير الاقتصادي لتدفقات الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، يستحق هو الآخر مناقشة وتقييم دقيقين.